لبنان ١

أزمة الحزب الشيوعيّ في فصلها الجديد

رياض صَوْما ❖

تشهد وسائلُ الإعلام اللبنانيّة والعربيّة، وكذلك قنواتُ التواصل الاجتماعيّ على الإنترنت، منذ مدّة، سجالًا بين عدد من قياديّي الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ وكوادره حول جملةٍ من القضايا السياسيّة والتنظيميّة التي عادت لتثير الخلافاتِ والتوتّراتِ داخل هيئات الحزب القياديّة ومنظّماته المختلفة. وهذا ليس جديدًا، بل تكرّر غير مرة: فجميع المتابعين يعرفون أنّ الحزب يعيش، منذ الانهيار السوفياتيّ وتطبيق «اتفاق الطائف»، أزمةً مفتوحةً لم تجد لها حلًّا بعدُ.

❖ كاتب وناشط من لبنان.

مراحل الأزمة

لم يمرّ مؤتمر من مؤتمرات الحزب الدوريّة إلّا وبرزتْ هذه الأزمة على صورة خلافات حادّة، كانت تنتهي غالبًا بتسوية شكليّة هشّة، أو بانسحاب عددٍ من القياديين والكوادر والأعضاء، أو بطرد عددٍ منهم وفصله. خلال المؤتمر السابع انفجر الخلافُ الذي كان قد بدأتْ بوادرُه في المؤتمر الخامس. تمحور الصراعُ خلال ذلك المؤتمر بين «القيادة التاريخيّة» (المجموعة التي تسلّمتْ قيادَة الحزب بعد المؤتمر الثاني، وعلى رأسها جورج حاوي)، و بين مجموعة معترضة كان من أبرز رموزها آنذاك: إلياس عطاالله، وحنّا صالح، وزياد صعب، وماجد مقلّد، ومحمد حمدان، وخليل ريحان، وأمين وهبي، ونصر فرح، وآخرون، أسّسوا لاحقًا ـ بمشاركة ناشطين سياسيين من مشارب غير شيوعيّة ـ «حركة اليسار الديمقراطيّ.»

أما في المؤتمر الثامن، فتمحورالصراعُ بين مجموعة الأمين العامّ الحاليّ للحزب الدكتور خالد حداده، وهي مجموعة كانت قد بدأتْ تتمايز عن «القيادة التاريخيّة،» وبين مجموعة «اليسار الديمقراطيّ.» لكنّ حالَ آنذاك دون تسبّب هذا الصراع في انشقاق الحزب الدورُ التوحيديُّ الذي لعبه تيّارٌ وسطيٌّ وازنٌ، من أبرز رموزه: الأمينُ العامّ الأسبق للحزب فاروق دحروج، ونائبُه سعد الله مزرعاني، بدعمٍ ملحوظٍ من «القيادة التاريخيّة» ومن عددٍ من القيادات الوسطيّة.

لكنّ التسوية التي انتهى اليها ذلك المؤتمرُ لم تنهِ الصراع، بل عاد وانفجر غداةَ المؤتمر التالي، وأدّى حينها الى انشقاق مجموعة «اليسار الديمقراطيّ» بصورة نهائيّة. وبعد خروج هذه المجموعة، أخذتْ شقّة الخلاف تتّسع تدريجيًّا بين مجموعة حداده من جهة، وتيّار القيادة التاريخيّة من جهة ثانية (من أبرز رموز التيّار المذكور: جورج حاوي، جورج بطل، كريم مروة، وغسان الرفاعي، ومعهم عدد كبير من الكوادر المركزيّة والوسطيّة). واستمرّ تصاعدُ الخلاف بعد تسلّم خالد حداده الأمانةَ العامّةَ وحيازةِ مجموعته دعمَ غالبيّة المكتب السياسيّ، وانتهى الأمرُ باعتكاف واستقالة وفصل عددٍ كبيرٍ من أعضاء المكتب السياسيّ واللجنة المركزيّة، أبرزُهم: غسان الرفاعي، محمد علي مقلّد، إبراهيم عمار، سناء أبو شقرا، أديب نعمة، طانيوس دعيبس، شفيق شعيب، طارق ضاهر، يوسف مرتضى، منير بركات، وآخرون. وقد شكّل بعضُ هؤلاء ما عُرف لاحقًا بجماعة «الإنقاذ.»

وترافق هذا النزفُ الشديدُ على الصعيد القياديّ مع نزفٍ موازٍ على مستوى القيادات الوسطيّة، ومع تراجعٍ حادٍّ في حضور الحزب ونفوذه الفكريّ والسياسيّ والتنظيميّ على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات، بما في ذلك الأوساطُ الشعبيّة والنقابيّة التي كانت تشكّل مجالَه الحيويّ.

لم تقف الأمورُ عند هذا الحدّ. ففي المؤتمر العاشر، برز خلافٌ جديدٌ بين الجناح المتنفّذ في المكتب السياسيّ المحسوب على الأمين العامّ الحاليّ، وبين تيّار واسع في الحزب، من رموزه: دحروج، ومزرعاني، ومفيد قطيش، وخالد فوعاني، وكاتبُ هذه السطور، وعددٌ من القيادات المركزيّة والمناطقيّة والقطاعيّة، من بينها قياداتٌ شبابيّةٌ بارزة. غير أنّ الخلاف لم يظهرْ بصورة واسعة على نطاق الإعلام بفعل إحجام القيادات المعارضة المشار إليها عن ذلك، حرصًا منها على وحدة الحزب وصورته تجاه جمهوره وتجاه الرأي العامّ، علمًا بأنّ النظام الداخليّ كان يسمح لها بالنقاش العلنيّ للقضايا الخلافيّة، وذلك في المرحلة التي تسبق عقدَ المؤتمرات. وانتهى الخلاف المذكور بتسويةٍ، انهارت لاحقًا. وأدّى ذلك إلى تهميش دور القيادات المعترضة، وإلى استئثار القيادات الحاليّة بكلّ مفاصل الحزب، علمًا بأنها لم تكن قد حصلتْ (وبجهدٍ جهيد) على تأييد نصف عدد مندوبي المؤتمر.

يلخّص هذا العرضُ السريعُ أهمَّ محطّات الأزمة المستمرّة التي يعيشها الحزبُ الشيوعيُّ اللبنانيّ: بدءًا بمحطّتها الأولى، حيث كانت «القيادة التاريخيّة» أبرزَ اللاعبين، وصولًا إلى المحطّة الأخيرة الراهنة، المترافقة مع الإعداد للمؤتمر الحادي عشر الذي تغيب عنه تلك القيادةُ كليًّا.

ملابسات الأزمة الراهنة وأوجهها

غداة المؤتمر العاشر مباشرةً، انهارت التسويةُ التي أمّنتْ نجاحَه الشكليّ. وكان ذلك طبيعيًّا لأنّ هذا المؤتمر شكّل في الواقع ردّةً على بعض إنجازات المؤتمرات السابقة، ونكسةً للتطوّر الديمقراطيّ المحدود الذي سبق أن طاول النظامَ الداخليّ وأدّى إلى قدْرٍ معقولٍ من المشاركة في الهيئات الحزبيّة المولجة بالقرار، بفضل ضغوطِ أوساطٍ واسعةٍ من أعلى الهرم التنظيميّ الى أدنى مستوياته. هكذا تمّت العودةُ إلى صيغة اللجنة المركزيّة الموروثة من تجربة الأحزاب الشيوعيّة في بدايات القرن العشرين: فاستُعيدتْ صيغةٌ شديدةُ المركزيّة، تسمح للأمين العامّ بالإمساك بكلّ الصلاحيّات التنفيذيّة والتشريعيّة والرقابيّة. ومهّد ذلك لتسميم العلاقات بين القيادات ذاتها، وبينها مجتمعةً وقسمٍ كبيرٍ من الكادرات الوسطيّة. وبقيت التوتّراتُ بعيدةً نسبيًّا عن نظر الجمهور الحزبيّ الواسع والرأي العامّ، لرغبة المعترضين في حلّ الخلافات داخل البيت الحزبيّ، ولرهانهم الأخير على يقظةٍ ما لحسّ المسؤوليّة لدى المشكوّ من أدائهم في القيادة.

لكنّ الأمور ذهبتْ في اتجاهٍ مغاير. فقد استندت القيادةُ إلى أكثريّة ميكانيكيّة داخل اللجنة المركزيّة، تتّسم بعصبويّةٍ مغلقة، من أجل إصدار سلسلة قراراتٍ تعسفيّة في حقّ المعارضين، أدّت إلى دفع بعضهم إلى الاعتكاف أو الاستقالة، وإلى فصل بعض آخر. وكان آخرَ ضحايا هذا النهج نائبُ

الأمين العامّ السابق، سعد الله مزرعاني، وعضوُ اللجنة المركزيّة، علي المولى. ولم يعد يُخفي عددٌ من المعارضين أنّ قيادة الحزب الحاليّة باتت تتعامل مع الحزب وكأنّه ملْكيّتُها الخاصّة، تتصرّف به وفق مصالحها الضيّقة، ووفق مزاجها أحيانًا.

لذا لم يكن ظهورُ الخلافات المتجدّدة في الحزب إلى العلن، سواء عبر التصريحات المباشرة أو من خلال وسائل الإعلام، إلّا النتيجة المنطقيّة لتعثّر المعالجات داخل الأطر الحزبيّة. ويعكس ذلك، بصورةٍ جليّة، عمقَ الأزمة التي يعانيها الحزبُ، وتحولَها إلى أزمةٍ بنيويّةٍ يعجز حتى الآن عن إيجاد الآليّات المناسبة لتجاوزها. وكان هذا هو المبرّرَ الذي استندتْ إليه بعضُ القيادات المناهضة للقيادة الحاليّة من أجل اللجوء إلى طرح اعتراضاتها عبر وسائل الإعلام. والحقيقة أنه تَصْعب إدانةُ سلوك المعترضين ما دام أنهم ممنوعون عمليًّا من التواصل مع الجسم الحزبيّ، ومحاصرون بتهم «تهديد وحدة الحزب وخدمة أعدائه في الداخل والخارج.»

هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنّ الاحتجاج على النزوع التسلطيّ المفرط لدى المجموعة المتنفّذة في قيادة الحزب وعلى سهولة اعتمادها على الحلول الزجريّة يلقى آذانًا صاغيةً لدى أقسام واسعة من الحزب، وإنْ أبدى بعضُها انتقاداتٍ متفاوتةَ الحدّة لأسلوب بعض المعارضين في طرح مآخذه على القيادة. فهناك من يشارك المعارضين انتقاداتِهم لفكر القيادة، ومواقفها السياسيّة، وأسلوب عملها التنظيميّ، ولكنه لا يرتاح إلى توجيه تهم إليها على صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون، تطاول خصوصيّاتِ بعض المسؤولين، ومنهم الأمينُ العامّ، أومسائلَ حسّاسةً تتعلّق باتّجار بعض مسؤولي الحزب بأسلحته، أو تتعلّق بالأمانة الماليّة لبعض المولجين بالشؤون الإداريّة، وما إلى ذلك من مسائل مشابهة.

ولكنّ، وبغضّ النظر عن تفاصيل الانتقادات والانتقادات المضادّة، فإنّ استمرار أزمةٍ كأزمة الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ، ولمدّةٍ تزيد عن عقدين من الزمن، لا يمكن تفسيرُه حصرًا من خلال الأسباب الذاتيّة المرتبطة بطموحات القيادة الراهنة، بل لا مفرّ من ربطها بمسبّباتٍ موضوعيّةٍ أكثر رسوخًا وديمومةً. ويعزّز ذلك الاستنتاجَ أنّ هذا النوع من الأزمات البنيويّة المزمنة لا ينحصر بالحزب الشيوعيّ اللبنانيّ، بل يطاول كلَّ الأطر السياسيّة في المنطقة العربيّة، التقليديّة والحداثويّة، الكيانيّة والقوميّة، الدينيّة والمدنيّة، اليمينيّة واليساريّة، بما فيها الأحزابُ الشيوعيّة.

غير أنّ هذا المقال يتناول فقط أزمةَ الحزب المذكور،

إنّ بيئة الهجوم اليمينيّ المتعدّدة الأبعاد، إلى جانب مقدّمات انحرافٍ يمينيّ لدى بعض رموز المعارضات...، وضعف التيّار الإصلاحيّ الثوريّ الديمقراطيّ، تفسّر نشوءَ الأزمة وتطوّرَها.

واستطرادًا الأحزاب الشيوعيّة الشقيقة التي تعاني أزماتٍ مشابهةً وتشهد خلافاتٍ وانشقاقاتٍ من الطبيعة ذاتها.

أسبابٌ موضوعيّة للأزمة

رغم تركيز المتابعين على مظاهر الأزمة وعواملها الذاتيّة، فلا غنى عن تناول خلفيّاتها ومسبّباتها الموضوعيّة للإحاطة بكلّ جوانبها وتقدير سُبُل تجاوزها. والحقيقة أنّ الانهيار السوفياتيّ، والهجومَ الأميركيّ الأطلسيّ (المتعدّد الأوجه والمستويات) على القوى المناهضة للإمبرياليّة الغربيّة وللنظام الرأسمالي، قبل ذلك الانهيار وأثناءه وبعده، ساهما في تفكّك العديد من تلك القوى، وفي أضعف الحالات أثار داخلها نقاشاتٍ حادّةً حول أسباب انهيار التجربة الاشتراكيّة المحقّقة. وقد ذهب بعضُ مفكّري اليسار الاشتراكيّ والشيوعيّ آنذاك إلى التنكّر كليًّا للمنطلقات الفكريّة والسياسيّة والتنظيميّة التي استندتْ إليها الأحزابُ الاشتراكيّة والشيوعيّة. ويمكن القول إنّ هؤلاء استسلموا للعدوّ التاريخيّ للمشروع الثوريّ، بل انخرط بعضُهم في المشروع الأميركيّ وصار من أشدّ أخصام القوى التي رفضت الاستسلام. ومن دون الاستفاضة في عرض طروحات هؤلاء التائبين، نؤكد أنّها لاقت تجاوبًا من بعض رموز المعارضة داخل الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ آنذاك، وشكّلتْ أحدَ أسباب التوتّرات الإيديولوجيّة والسياسيّة والتنظيميّة داخل الحزب. ولكنّ لسوء حظّ الحزب، اختلط حابلُ الأفكار والانتقادات الصحيحة التي طرحتْها المعارضاتُ الحزبيّة بنابل الانحرافات الفكريّة والسياسيّة التي وقعتْ فيها. وفي مناخ القلق المشروع لدى غالبيّة الحزبيين على دور الحزب ومصيره، في ظلّ الهجوم الرجعيّ دوليًّا وإقليميًّا وداخليًّا على الفكر الاشتراكيّ والتحرّريّ بصورة عامّة، جرى «رميُ الطفل مع ماء الغسيل.» وساعد على تعزيز هذا القلق دورُ الوصاية السورية آنذاك، التي عملتْ على تهميش الحزب وعزله في سياق تطبيقها السيّء لاتفاق الطائف.

كلّ هذه المناخات السلبيّة عوّقتْ حصولَ التغيير في الحزب، ودفعتْ إلى الواجهة مَن طرحوا أنفسَهم حرّاسًا لهذه القلعة المحاصرة. وقد أتقن هؤلاء اللعبةَ، وحوّلوها إلى استثمار سياسيّ وتنظيميّ ما زالوا يقطفون ثمارَه حتى اليوم.

وباختصار، فإنّ بيئة الهجوم اليمينيّ المتعدّدة الأبعاد، إلى جانب مقدّمات انحرافٍ يمينيّ لدى بعض رموز المعارضات (ومنها مَن تابع خيارَه المستجدّ وصار جزءًا من قوى ١٤ آذار)، وضعف التيّار الإصلاحيّ الثوريّ الديمقراطيّ، تفسّر نشوءَ الأزمة وتطوّرَها من دون القدرة على تجاوزها بصورةٍ

تحفظ خطَّ الحزب وموقعَه ودورَه. ومع تفشّي الاستقطابات الطائفيّة والمذهبيّة في لبنان والمنطقة، واجه الحزبُ صعوباتٍ موضوعيّةً متواصلةً في استعادة دوره النضاليّ العامّ. وبدلًا من أن تختار القيادةُ نهجَ التجديد الديمقراطيّ لبنية الحزب التنظيميّة من أجل أن تستعيد ولو قسمًا من المنكفئين؛ وبدلًا من أن تطوّر خطابًا فكريًّا سياسيًّا مبدئيًّا ومرنًا (في الوقت نفسه) لمواجهة المناخ المتزايد عصبويّةً وتشنّجًا وتخلّفًا في لبنان والمنطقة؛ وبدلًا من أن تسعى إلى بناء تحالف واسع يتوجّه إلى كل أطياف القوى الوطنيّة الديمقراطيّة؛ فإنّها اختارت العكس تمامًا:

اتّجهتْ نحو المزيد من المركزيّة والاستئثار بالقرارات الحزبيّة السياسيّة والتنظيميّة والإداريّة. واعتمدتْ خطابًا فئويًّا مغلقًا ومتشنّجًا يشبه الخطابات السائدة وسط الطوائف والقبائل المتصارعة، فبدا الحزبُ وكأنّه طائفة أو قبيلة إضافيّة قليلة التمايز عن الآخرين. وساهمتْ في تفكيك الأطر التحالفيّة التي نشأتْ وسط المساحة الوطنيّة الديمقراطيّة بحججٍ واهيةٍ ومفتعلةٍ غالبًا. وكلّ ذلك لم يعقّد مهمّةَ الخروج من الأزمة المتمادية فحسب، بل تسبّب أيضًا في تفجير تناقضات جديدة خرجتْ في النهاية إلى العلن، كما أشرنا في المقدّمة.

❖❖❖

إنّ الصراع داخل الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ، الذي يشبه إلى حدّ كبير بمسبّباته ومظاهره بعض ما تعانيه بقيّةُ الأحزاب الشيوعيّة واليساريّة العربيّة على ما سلف الذكر، لا يعنيه لوحده. لذا نجد كلّ التقدميين والديمقراطيين معنيّين بخروج الحزب من أزمته، عبر حلٍّ يَحفظ موقعَه ودورَه وخياراتِه التاريخيّة، ولكنْ وفق توجّهاتٍ وأسسٍ وسلوكيّاتٍ تستفيد من أخطاء الماضي وتستجيب لحاجات الحاضر والمستقبل. فتجديدُ حركة التحرر العربيّ، من أجل استعادة دورها المفتقد في المخاض التاريخيّ الذي تمرّ به المنطقة راهنًا، يرتبط، إلى حدّ ما، بالشكل الذي ستخرج به هذه الأحزابُ الشيوعيّة واليساريّة والقوميّة من التخبّط الذي تعيشه منذ عقدين من الزمن تقريبًا. إنّ مواجهة المدّ الأصوليّ والسلفيّ المتفشّي في المجتمعات العربيّة المأزومة، والذي يهدّد بتفجير نسيجها الاجتماعي، يستدعي أكثر من أيّ وقت مضى دورَ القوى المدنيّةِ التوجّه، التقدميّةِ البرامج، القوميّةِ التطلّعات، المعادية حكمًا لكلّ أشكال السيطرة الأطلسيّة الصهيونيّة على مقدّرات المنطقة. ولكنْ لم يعد من الممكن استعادة هذا الدور من خلال التمسّك العصبويّ بكلّ موروثات المرحلة السابقة، فكريًّا وتنظيميًّا وأساليبَ عمل. ولم يعد مجديًا تبريرُ الاحتفاظ بالسلطة الحزبيّة بضرورات «الدفاع عن الحزب في وجه مَن يستهدفه من الداخل والخارج»؛ فهذا تبريرٌ يشبه تبريرَ الأنظمة الاستبداديّة لرفض التجديد بحجّة «الخطر الذي يواجهه الوطن.» والواقع أنّ التجديد، على قاعدة ثبات الخيارات المبدئيّة، هو الشرط الحاسم للانتصار على التهديدات وإنجاز الطموحات.

❖❖❖

يخشى كثيرون من أعضاء الحزب الشيوعيّ اللبناني، ومن أصدقائه والحريصين عليه، أن يؤدّي تصلّبُ القيادة، وعدمُ احترامها النظامَ الداخليَّ نصًّا وروحًا، واستسهالُها معالجةَ الاعتراضات بتدابير الفصل والطرد، إلى دفع أزمة الحزب إلى حدود الاستعصاء على الحلّ، وإلى التسبّب في انقسام جديد لا يقلّ خطورةً عن الانقسامات السابقة. وفي مناخ المخاض العربيّ الراهن، الذي يحفّزه، إلى حدٍّ كبيرٍ، نزوعُ الأكثريّة الساحقة من المواطنين إلى الحصول على الحقّ في الحريّة والديمقراطيّة وتداول السلطة والكرامة والعدالة الاجتماعيّة، لم يعد مبرّرًا ولا معقولًا ولا ممكنًا الاحتفاظُ ببناء حزب ثوريّ بذهنيّة النصف الأول من القرن العشرين وتقاليده وأساليبه! لقد ساعدتْ يمينيّةُ المعارضات السابقة البعضَ على اللعب على وتر العصبيّة الحزبيّة، ولكنّ تكرار ذلك يبدو شبهَ مستعصٍ في وجه معارضةٍ أكثر راديكاليّةً ومبدئيّةً من القيادة الراهنة، وأكثر ديمقراطيّةً بالقناعة والممارسة. لذا تلوح في الأفق فرصةٌ حقيقيّةٌ لتجاوز الأزمة بصورة جديّة.

أما إذا تعذّر ذلك، فإنّ تجربة جديدة، مغايرةً تمامًا لتجارب الانشقاقات السابقة، ستكون هي النتيجة المنطقيّة لهذا العجز الأخير عن حلّ أزمة الحزب حلًّا مناسبًا.

بيروت